

قياس تأثير المستوى العام للأسعار وعرض النقد على سعر صرف الدينار العراقي للفترة (1980 – 2002) باستخدام نموذج التعديل الجزئي

م.د. نشأت مجيد حسن الوندائي*

المستخلص

يهدف هذا البحث إلى تحليل اثر المستوى العام للأسعار و عرض النقد على سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي باستخدام نموذج التعديل الجزئي . ويعد استقرار سعر الصرف من العوامل المهمة في تطور الأنشطة الاقتصادية لأي بلد لما يتيح لكل من المستثمرين و المستهلكين من فرص لاتخاذ القرارات الصائبة، وتشير الأدبيات المتعلقة بنظم سعر الصرف ان هناك تأثيرا مهما لأسعار الصرف على النمو الاقتصادي ، حيث ان سعر الصرف يحتل مركزا محوريا في السياسة النقدية و تستخدم لتحقيق معدلات مستهدفة من التضخم أو البطالة أو مستويات النشاط الاقتصادي .

Abstract

The aim of this research is to analyzing the impact of the general level of prices and money supply of Iraqi dinar exchange rate against the U.S. dollar using the model of partial adjustment. The stability of exchange rate is an important factor in the development of economic activities for any country to offer both investors and consumers opportunities to make the right decisions . The literatures on exchange rate systems show that there is significant impact of exchange rates on economic growth, as the exchange rate occupies a central monitoring

* مدرس / المعهد التقني /الدور

policy which is used to achieve the target rates of inflation or unemployment or levels of economic activity.

المقدمة :

يمارس سعر الصرف دورا مهما في التأثير على مختلف نواحي البنية الاقتصادية ، حيث تعكس أهمية هذا الدور مجموعة من المؤشرات الاقتصادية الأساسية (معدلات النمو و التضخم و البطالة وكذلك وضع ميزان المدفوعات) والتي تستخدم لتقييم مدى نجاح وسلامة أي منظومة اقتصادية ، ففي البلدان المتقدمة عادة تحدد الإدارة الاقتصادية هدف استقرار النمو ومعدلات التضخم كأهم أهداف سياسة سعر الصرف ، فيما نجد ان معظم البلدان النامية تسعى إلى تقليص معدلات التضخم وتحسين وضع ميزان المدفوعات كهدف رئيس لسياسة إدارة سعر الصرف .

ومن المعلوم ان التحكم بسعر الصرف هو من إحدى المهام الأساسية التي يضطلع بها البنك المركزي في الاقتصادات المعاصرة ، فمن خلال السياسة النقدية تحاول السلطة النقدية التحكم بسعر الصرف ، ويعد الاستقرار النقدي أحد أهم الشروط لتحقيق استقرار القيمة الخارجية للعملة المحلية في مواجهة العملات الأجنبية من خلال محاولة تلك السياسة تحقيق استقرار المستوى العام للأسعار وكذلك تحقيق نمو العرض النقدي الاسمي بمعدل يقترب من معدل نمو الإنتاج السلعي .

وبالنسبة للعراق فقد تعرض اقتصاده منذ مطلع التسعينات من القرن الماضي إلى موجات من التضخم الجامح نتيجة لصدمات داخلية و خارجية ، واقترب من تلك الصدمات ضخ كتلة نقدية هائلة للتداول في الاقتصاد ، فبات الدينار العراقي خزينا غير مرغوب للقيمة ، جعلت الجمهور يميل للاحتفاظ بالعملات الأجنبية كخزين بديل للقيمة ، حيث تنامي بشكل كبير ظاهرة الإحلال النقدي وتحديدا ظاهرة الدولار (Dollarization) ، فأصبحت دالة الطلب النقدي لا تتسم بالاستقرار لأنها كانت متأثرة بحالة التجذر في الظاهرة التضخمية للاقتصاد مع تنامي التكهانات باستمرارية تلك الظاهرة ، وتعثر السياسة الاقتصادية في الكثير من مفاصلها من أخذ دورها في التصدي لتلك الظاهرة ، وضعف وتدني أداء القطاع الحقيقي ، يضاف إلى ذلك محدودية وضعف السوق المالية العراقية ، كل ذلك أدى إلى عجز السياسة النقدية عن تحقيق الاستقرار النقدي ، وبالتالي عجزها عن السيطرة على تدهور سعر صرف الدينار العراقي أمام الدولار الأمريكي.

مشكلة البحث

على الرغم من تأكيد الأدبيات المتعلقة بنظم سعر الصرف من ان هناك تأثير مباشر وغير مباشر لأسعار الصرف على النمو الاقتصادي ، وان سياسة سعر الصرف ترتبط بشكل وثيق

مع سياسة إدارة التضخم ، و ان السلطة النقدية من المفروض ان تراقب النشاط الاقتصادي من أجل إبقاء عرض النقد عند مستوى يتناسب وحجم النشاط الاقتصادي ، إلا ان الملاحظ في الفترة التي تناولها البحث (1980 - 2002) عدم نجاح واضعي السياسة الاقتصادية في التعامل مع الواقع الاقتصادي السائد مما جعل سعر صرف الدينار العراقي يتدهور بشكل كبير، وما تبعه من فقدان العملة المحلية للكثير من وظائفها الأساسية.

هدف البحث :

يهدف البحث إلى معرفة أي العوامل الاقتصادية التي كان لها تأثير أكبر على سعر صرف الدينار العراقي أمام الدولار الأمريكي ، حيث تم اختيار الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI) كمؤشر للتضخم العام ، وكذلك عرض النقد بمفهومه الضيق (M1) للتعبير عن الكتلة النقدية المتداولة في الاقتصاد .

فرضية البحث :

اتساقا مع تحقيق هدف البحث ، صيغت الفرضية الأساسية الآتية : ان المعدلات المرتفعة من التضخم ، والكميات الهائلة من المعروض النقدي ، ساهمت بشكل أساس في تدهور سعر صرف الدينار العراقي أمام الدولار الأمريكي .

المبحث الأول : الإطار النظري

أولا : سعر الصرف الأجنبي (Foreign Exchange Rate)

سعر الصرف الأجنبي هو السعر الذي تقيم به العملة المحلية بالنسبة إلى العملة الأجنبية ، أو عدد الوحدات من العملة الوطنية التي تدفع للحصول على وحدة من العملة الأجنبية (1) ، أو النسبة التي يتم على أساسها مبادلة النقد المحلي بالنقد الأجنبي (2) . وهناك مفهومان لسعر الصرف وهما (3) :

1- سعر الصرف الاسمي : وهو عبارة عن سعر عملة أجنبية بدلالة وحدات عملة محلية ،

وفي هذا المفهوم فان سعر العملة هو سعر العملة الجاري والذي لا يأخذ بعين الاعتبار قوة

العملة الشرائية من سلع وخدمات ما بين البلدين ، ويمكن أن يتغير سعر الصرف الاسمي يوميا

سواء تحسنا أو تدهورا ، فالتحسن يعني ارتفاع سعر العملة بالنسبة للعملة الأجنبية ، والعكس صحيح في حالة التدهور .

2- سعر الصرف الحقيقي : في هذا المفهوم فان سعر الصرف هو الذي يعكس الأسعار الأجنبية بدلالة الأسعار المحلية ، فلو فرضنا ان مستوى الأسعار العام في بلد ما هو (P) وفي البلد الأجنبي (P*) ، وان سعر الصرف الاسمي هو (E) ، وان سعر الصرف الحقيقي هو (E*) ، فإن العلاقة تكون كالتالي :

$$E^* = EP^* / P$$

أنظمة سعر الصرف :

تختلف الدول من حيث اعتمادها للنظم التي تحكم سعر صرف عملاتها ، فهناك نظم مختلفة لسعر الصرف منها :

1- نظام سعر الصرف الثابت (Fixed Exchange Rate System) : بدأ هذا النظام منذ

عام 1944 مع اتفاقية برتن وودز حيث قامت البلدان الأعضاء في صندوق النقد الدولي بربط عملاتها بالعملة القائدة (الدولار الأمريكي) ، وقد عمل هذا النظام بكفاءة عالية حتى انهارت الاتفاقية عام 1971 ، وبقت بلدان عديدة مستمرة بربط عملاتها بالدولار أو بغيرها من العملات الرئيسية ، وهناك دول اختارت ربط عملاتها بسلة العملات الأخرى التي تركز عادة على عملات أهم الشركاء التجاريين للبلد المعني ، ودول ربطت عملتها بحقوق السحب الخاصة (Special Drawing Right) ، وقد كان لنظام سعر الصرف الثابت و المربوط آثار كارثية على اقتصادات بعض البلدان مثل المكسيك التي عانت من أزمة مالية حادة عام 1994 ، وكذلك أزمة بلدان النمرور الآسيوية عام 1997 ، وأزمة الأرجنتين عام 2000 (4) .

2- نظام سعر الصرف الموعوم (Floating Exchange Rate System) : حيث يترك لسعر

الصرف حرية التغيير بشكل مستمر عبر الزمن وبما يتفق وقوى السوق ، ويقتصر تدخل السلطات في التأثير على سرعة التغيير في سعر الصرف ، وليس الحد من ذلك التغيير . وهناك أنماط عديدة لهذا النظام منها (5) :

- التعويم الحر : يتحدد سعر الصرف في هذا النمط وفق عوامل العرض و الطلب ، حيث ان

التعويم الحر لا يحتاج إلى وجود احتياطات من النقد الأجنبي لدى السلطات المحلية ، واغلب البلدان لا تحبذ تطبيق نظام التعويم الحر بصورة مطلقة .

- التعويم في إطار نطاق محدد: في هذا النمط يسمح لسعر الصرف الاسمي بالتقلب و التحرك في حدود نطاق محدد إما مقابل عملة محددة أو سلة من العملات .

- سعر الصرف الزاحف: في هذا النوع يتم تعديل سعر الصرف بين فترة و أخرى على أساس ما يحدث من تغير في مؤشرات معينة كمعدلات التضخم أو وضع ميزان المدفوعات ، أو حصول عجز في ميزان المدفوعات ، حيث يتم تحديد حدود دنيا وحدود عليا لتضييق الفجوة بين سعر الصرف في السوق الرسمي و السوق الموازي ، والبلدان التي تعاني من معدلات تضخم مرتفعة تحاول تطبيق هذا النمط .

وهناك ترتيبات عديدة أخرى لسعر الصرف منها سعر الصرف الثابت القابل للتعديل ، وسعر الصرف الثابت مع وجود هوامش واسعة وغيرها لا يسع عرضها في البحث .

وقد تناولت الكثير من الدراسات الاقتصادية مزايا وعيوب كل نظام من أنظمة الصرف ، ولا يوجد جواب كامل لمدى أفضلية نظام على آخر ، ولكن عموما يعتمد اختيار نظام سعر الصرف على الأهداف الاقتصادية ومنبع الصدمات و الخصائص الهيكلية للاقتصاد محل الدراسة . ومن أهم المسائل التي تواجه سياسة سعر الصرف هي كيفية تحديد معيار الأمثلية ، ويفترض على العموم اعتماد دالة رفاهية اجتماعية ، لكن في الواقع تم التركيز على معيار الاستقرار الاقتصادي الكلي المتمثل في تخفيض تباين الإنتاج الحقيقي ، ومستوى الأسعار ، و الاستهلاك الحقيقي ، في وجه صدمات انتقالية ، مع التنويه ان الأهداف الاقتصادية عموما تتباين ولا يمكن الوصول إلى هدف دون التضحية بهدف آخر .

الدراسات بينت أن طبيعة الصدمة التي يتعرض لها الاقتصاد تحدد ماهية النظام الواجب إتباعه في تحديد سعر الصرف ، حيث أكدت أن أسعار الصرف المرنة لها دور اكبر في عزل آثار الصدمات الاسمية في تعديل ميزان المدفوعات وثبتت الأسعار المحلية وبالتالي فعندما تكون أسعار الصرف مرنة فإنها تكون فعالة في عزل الصدمات الخارجية ، وكذلك أكدت الدراسات أهمية التمييز بين الصدمات ذات الطبيعة النقدية و الصدمات الحقيقية في تحديد النظام ، ففي مواجهة الصدمات النقدية فانه يحذر اعتماد سعر الصرف الثابت لتثبيت الدخل ، لأنه تحت هذا النظام تكون الكتلة النقدية متغيرا داخليا ويتم امتصاص الصدمات في تقلب مخزون الصرف دون التأثير على العرض و الطلب في سوق السلع و الخدمات ، أما إذا كانت الصدمة حقيقية فان سعر الصرف لابد أن يتعدل للتأثير على الطلب الكلي وبالتالي موازنة السوق الحقيقية . وبينت الدراسات انه في حالة تثبيت الإنتاج في وجه صدمة مؤقتة فان سعر الصرف يحذر أن يكون ثابتا إذا كانت الصدمة نقدية محلية،

ويعدل سعر الصرف إذا كانت خارجية أو ناجمة في السوق المحلية الحقيقية (6) .

ثانياً : التضخم (Inflation)

يعتبر التضخم من أكثر المصطلحات الاقتصادية شيوعاً غير أنه على الرغم من شيوع استخدام هذا المصطلح فإنه لا يوجد اتفاق بين الاقتصاديين بشأن تعريفه ويرجع ذلك إلى انقسام الرأي حول تحديد مفهوم التضخم حيث يستخدم هذا الاصطلاح لوصف عدد من الحالات المختلفة يمكن أن نختار منها الحالات التالية (7) :

- الارتفاع المفرط في المستوى العام للأسعار .
- ارتفاع الدخول النقدية أو عنصر من عناصر الدخل النقدي مثل الأجور أو الأرباح .
- ارتفاع التكاليف .
- الإفراط في خلق الأرصدة النقدية .

وليس من الضروري أن تتحرك هذه الظواهر المختلفة في اتجاه واحد وفي وقت واحد، بمعنى أنه من الممكن أن يحدث ارتفاع في الأسعار دون أن يصحبه ارتفاع في الدخل النقدي، كما أن من الممكن أن يحدث ارتفاع في التكاليف دون أن يصحبه ارتفاع في الأرباح، وكذلك قد يحدث إفراط في خلق النقود دون أن يصحبه ارتفاع في الأسعار أو الدخول النقدية. وهناك أنواع مختلفة من التضخم أهمها (8) :

- 1- التضخم الحقيقي (True Inflation): وقد عرف الاقتصادي الانكليزي (كينز) هذا النوع من التضخم بأنه الحالة التي لا تؤدي فيها الزيادة الإضافية في الطلب الكلي إلى زيادة الإنتاج ، وحسب كينز فان مرونة الإنتاج تكون صفراً عند مستوى معين في الأجل القصير بالنسبة إلى التغيرات في الطلب الكلي .
- 2- التضخم الزاحف (Creeping Inflation) : وهو عبارة عن اتجاه المستوى العام للأسعار نحو الارتفاع بصورة بطيئة ولكنها مستمرة حتى في حالة عدم زيادة الطلب الكلي بنسبة كبيرة .
- 3- التضخم المكبوت (Suppressed Inflation) : في هذا النوع فان الحكومة تتدخل في محاولة منها لمنع ارتفاع الأسعار لاسيما بالنسبة للسلع الاستهلاكية ، فإذا ما توقف الدعم الحكومي ، فان المستوى العام للأسعار يرتفع بنسب كبيرة في فترة لاحقة ، وكلما طالبت فترة استخدام وسائل كبت الأسعار عند مستوى معين ، كلما زاد احتمال زيادة الطلب ، بحيث

تصبح هذه الوسائل غير فاعلة ، وبالتالي انفجار ظاهرة ارتفاع الأسعار .

4- التضخم المفرط (Hyperinflation) : ان هذه الظاهرة تنجم عادة من محاولة تمويل النفقات الحكومية المتزايدة بواسطة إصدار العملة (Currency Issue) من قبل الحكومات التي تواجه بلدانها أزمات كبيرة وخاصة الحروب ، ويزيد هذه الظاهرة سوءا ان توقعات ارتفاع الأسعار بمعدلات أعلى وبصورة مستمرة ستؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي بصورة غير طبيعية ، مما يؤدي إلى دفع معدلات الأسعار نحو الارتفاع بنسبة اكبر و أسرع ، وبالتالي تفقد النقود قوتها الشرائية إلى حد كبير ، وسيفقد الجمهور الثقة بالعملة الوطنية ، وستؤدي هذه الظاهرة إلى اضطراب النظام الاقتصادي ، وشلل معظم قطاعاته .

وقد تباينت آراء المدارس الاقتصادية حول السياسات الواجب إتباعها لمواجهة التضخم ، حيث يعتقد الكينزيون (Keynesian) ان السياسة المالية و النقدية المقيدة يمكن ان تخفض معدل التضخم ، ولكنهم يعتقدون انها سوف تأخذ وقتا طويلا جدا ، إضافة إلى انها ستكون سياسة مكلفة للغاية ، لذا فان كثيرا من الكينزيين يؤيدون استخدام سياسات أخرى تندمج مع سياسات مالية ونقدية اقل توسعا، مثل برنامج ترشيد الأسعار و الأجور والذي طبق في عهد الرئيس الأمريكي كارتر . أما النقوديون (Monetarist) فيعتقدون ان السياسة المالية ان لم تكن مصحوبة بتغيير في عرض النقد ، فانها تكون غير فعالة وعلى الأخص في الأجل الطويل ، ومن ثم فهم يرون ان الانخفاض في معدل التضخم يقتضي انخفاضا تدريجيا في معدل نمو عرض النقود ، ويرفضون ترشيد الأجور والأسعار التي ينادي بها الكينزيون ، أما وجهة نظر التوقعات الرشيدة The Rational Expectation () فتتصب على سياسة نقدية أقل توسعية لتخفيض معدل التضخم ، وهذا الرأي يستند على (فرضية الاقتناع بما تفعله الحكومة) ، والذي يؤكد ان الناس سوف يغيرون توقعاتهم المتعلقة بالتضخم بسرعة اكبر اذا اتبعت الحكومة سياسات حاسمة ومقنعة لمحاربة التضخم ، فتكون توقعاتهم إزاء هذه الإجراءات الحاسمة تضخما اقل في المستقبل القريب (9) ، أما وجهة نظر أصحاب جانب العرض (The Supply side) فتتركز على ضرورة زيادة العرض الكلي والذي سيحقق مستويات أعلى للنتاج و العمالة ومستوى أدنى للأسعار ، وهذا سيغير من توقعات الناس حول معدلات التضخم ، فترداد الأجور و الأسعار بسرعة أقل وتنخفض أسعار الفائدة ، وفي الأجل القصير ستتحقق مستويات أعلى للنتاج و العمالة ومستوى أدنى للأسعار .

ثالثا : عرض النقد (Money Supply) :

هناك العديد من النظريات التي ناقشت دور النقود في النشاط الاقتصادي ، وانعكاس ذلك على مستوى الأسعار من تقلبات تظهر في قيمة الوحدة النقدية ، وهذه النظريات رغم اختلافاتها ، إلا أنها اتفقت في نقطة أساسية وهي أن كمية النقود هي المؤثر الأساس لما يحدث لقيمة النقود من تغيرات . إلا أن الاقتصاديين يختلفون في تحليل حجم الأثر الذي تحدثه كمية النقود في تقلبات الأسعار وتوقيت ذلك ، فأنصار النظرية الكمية التقليدية يرون أن كمية النقود هي المؤثر الأساس لتغيرات قيمتها في حين أن أنصار نظرية كمية النقود الجديدة (مدرسة شيكاغو) سعت إلى الربط بين كمية النقود وبين حجم الوحدة من الإنتاج . أي بمعنى أنه تنشأ التقلبات الاقتصادية حينما يزيد أو ينقص نصيب الوحدة من الإنتاج من كمية النقود المتداولة ، أما أنصار النظرية الكينزية فيرون أن أسباب التقلبات في المستوى العام للأسعار ترجع إلى التقلبات في حجم الطلب الكلي أو حجم الإنفاق الكلي ، ووفقا للنظرية الكينزية فإنه لن تتوفر أسباب وجود تقلبات الأسعار مالم تكن هناك زيادة أو نقصان في عرض النقود أو سرعة تداولها بالنسبة إلى العرض الكلي للسلع والخدمات عند مستوى الأسعار السائد (10) ، وعليه يلاحظ أنه رغم كون كمية النقود المؤثر الأساس لما يحدث من تغيرات في قيمة النقود وبالتالي في مستوى الأسعار إلا أنه ليس المؤثر الوحيد فقد يكون التغير في مستوى الأسعار ناتج عن أسباب أخرى غير كمية النقود مثل المضاربات في الأسعار والوهم الذي يصيب بعض فئات المجتمع تجاه سلعة ما، وما إلى ذلك، فهذه كلها مؤثرات تؤثر في المستوى العام للأسعار مثل النقود فكأنها الوجه الثاني للعملة.

وعلى ضوء ماتقدم يمكن القول أن أسباب التغيرات في قيمة النقود الناشئة بسبب التقلبات في مستوى الأسعار إنما تعود بصفة أساسية إلى اختلال نسبي في درجة التناسب بين كمية النقود وبين حجم السلع والخدمات.

مفاهيم عرض النقد :

هناك ثلاثة مفاهيم لعرض النقد وهي (11) :

1- عرض النقد بالمفهوم الضيق (M1) : ويقصد به العملة في التداول لدى الجمهور (Money in Circulation)، إضافة إلى ودائع تحت الطلب (Demand Deposits) ، أي ان هذا المفهوم يتضمن العملة وكذلك الودائع الجارية ، و يمكن التعبير عن هذا المفهوم كالآتي :

$$M1 = C + DD$$

حيث : $C =$ العملة في التداول ، $DD =$ ودائع نحت الطلب

2- عرض النقد بالمفهوم الواسع (M2) : ويقصد به عرض النقد بالمفهوم الضيق (M1) زائداً الودائع لأجل (Time Deposits) ، أي ان هذا المفهوم يتضمن العملة والودائع الجارية و الودائع الادخارية ، ويمكن التعبير عن هذا المفهوم كالتالي :

$$M2 = M1 + TD$$

حيث : $TD =$ الودائع لأجل

3- عرض النقد بالمفهوم الأوسع (M3) : هذا المفهوم يتضمن العملة و الودائع الجارية و الودائع الادخارية ، إضافة إلى كل الودائع التي يتم خلقها من قبل المؤسسات الحكومية التي تعمل في حقل النشاط الاقتصادي . ويستخدم هذا المفهوم على الأخص في البلدان المتقدمة ، حيث تطورت وتوسعت فيها الأسواق المالية بشكل كبير ، وتبتكر فيها أنواع جديدة و متنوعة من المشتقات المالية .

وأخيراً فان استخدام هذه المفاهيم تعتمد على الأغراض التي من اجلها يستخدم عرض النقد ، وكذلك درجة تطور الاقتصاد المعني ، وفي حالة العراق وفي بحثنا الحالي سنستخدم عرض النقد بالمفهوم الضيق لأهميته من جهة وملائمته للواقع الاقتصادي العراقي .

المبحث الثاني :

الواقع الاقتصادي في العراق وأثره على سعر صرف الدينار العراقي

شكلت تغيرات سعر الصرف خطراً كبيراً على حركة النقد والتداول في البيئة المالية العراقية منذ بداية عقد الثمانينات من القرن الماضي حيث بداية الانخفاض التدريجي والمستمر في قيمة الدينار العراقي ، فقد بقي سعر الصرف ثابتاً لعقود من الزمن في ظل سياسة تثبيتته قياساً بالدولار ، والمتابع لحركة سعر صرف الدينار يلاحظ أن بداية التباين بين سعر الصرف في السوق المالية المنظمة والسوق غير المنظمة كانت في بداية عقد الثمانينات حيث بداية الحرب العراقية الإيرانية وبداية تحجيم حرية عمليات تحويل الدينار العراقي .

لقد بات واضحاً ان إستراتيجية إدارة الدين العام الداخلي وتمويله في العراق للفترة المبحوثة (1980- 2002) لم تولي مسالة الاستقرار الاقتصادي أهمية كبيرة ، ولعل الحسابات السياسية كانت المعيار الأهم في إدارة تلك السياسة، حيث خضعت لاعتبارين أولهما ، خفض كلفة التمويل عن

طريق سياسة النقد الرخيص ، وهي سياسة الاقتراض بسعر فائدة سنوي اسمي محدد ، والذي كان يعد في حقيقة الأمر سعرا حقيقيا سالبا للفائدة ، وكانت السلطة المالية تتوخى من ذلك مبدأ الخفض المباشر لكلفة خدمة الدين العام . وثانيهما ، تبني أسلوب الاقتراض الإجباري كأسلوب في إدارة وتسويق الديون الحكومية ، حيث أصبحت صفة الإلزام في معظم جوانب الاقتراض الحكومي هي الصفة السائدة التي تستند على قاعدة قوامها حصر حيازة وتداول حوالات الخزينة بالجهاز المصرفي الحكومي بشكل عام و البنك المركزي بشكل خاص ، و ذلك يأتي بالدرجة الأساس من سعة حجم الاقتراض المطلوب وتمويل عجز الموازنة العامة الذي كان يصعب تغطيته طوعيا بسبب غياب الظروف المؤسسية و الشروط الاقتصادية الملائمة (12) .

ولابد من التأكيد على الحقيقة الاقتصادية التي تقضي بأنه لا يمكن للسياسة النقدية وحدها تحقيق الاستقرار المطلوب لسعر صرف العملة المحلية لأن ذلك سينتج عنه استنزاف لاحتياطيات البنك المركزي من العملات الصعبة، فالسياسات الاقتصادية يجب ان تتوجه بشكل متناسق مع السياسة النقدية لدعم العملة الوطنية من خلال تشجيع الاستثمار ورفع الإنتاجية ، ولكن الواقع الاقتصادي المعاش للفترة المبحوثة ونتيجة الحروب المستمرة و الحصار الاقتصادي ، بينت عجز السياسة الاقتصادية أيضا في إيقاف التدهور في سعر صرف الدينار ، فقد تدهور الاقتصاد العراقي عموما وأصبحت الميزانية العامة للدولة بعجز كبير ، وترافق هذا مع ازدياد هائل لحجم المديونية الخارجية ، وتقل مبالغ تعويضات الحرب ، إضافة إلى الدمار الذي لحق بالبنى التحتية ، وتدمير معظم المشاريع الإنتاجية الكبيرة نتيجة الأعمال العسكرية ، وقد نجم عن كل ذلك معدلات تضخم كبيرة ، وتدهور مستمر في سعر صرف العملة المحلية . ومن خلال الجدول (1) يمكن الاطلاع على المتغيرات الاقتصادية الخاصة بالبحث الحالي ، حيث يلاحظ من البيانات الواردة في الجدول ان سعر الصرف الرسمي بلغ (0.360) دينار للدولار عام 1980 ، ثم بدأ سعر الصرف بالتدهور النسبي مع استمرار الحرب العراقية الإيرانية ولكن بمستويات معقولة ، ولكن التدهور الكبير لسعر صرف الدينار العراقي أمام الدولار الأمريكي بدأ مع عام 1991 حيث وصل سعر الصرف إلى ما قيمته أكثر من 10 دينار لكل دولار والتي كانت بداية التدهورات المتسارعة لسعر الصرف ، حتى بلغ (1674.5) كمعدل عام 1995 ، علما أن الدولار الواحد قد وصل سعره إلى أكثر من 3000 دينار في بعض الأشهر من العام المذكور ، ومع بداية تطبيق مذكرة التفاهم مع الأمم المتحدة (النفط مقابل الغذاء) ، طرأ تحسن كبير في سعر الصرف ، حيث بلغ سعر الدولار الواحد ما قيمته حوالي (500) دينار عراقي ، وبدأ البنك المركزي العراقي بشراء الدولار بالمبلغ المذكور ، إلا ان هذا التحسن لم يستمر أكثر من ثلاثة أشهر ، ليعاود سعر الصرف سلسلة التدهورات مع استمرارية عجز السياسة النقدية

عن إيقاف هذا التدهور ، مما دفع تلك السلطة لتحرير الدينار و السماح بالتعامل العلني بالعملة الأجنبية ، حيث اتسع بشكل كبير تداول العملات الأجنبية وعلى الأخص الدولار الأمريكي في السوق العراقية ، كنتيجة حتمية لفقدان الدينار لوظائفه الأساسية كمستودع للقيمة وكأداة للاذخار ، فتفاقت ظاهرة الإحلال النقدي أو ما يسمى بالدولة في الاقتصاد العراقي .

على صعيد المؤشرات الأخرى ، يتضح من الجدول ان عرض النقد بمفهومه الضيق (M1) كان في تزايد مستمر خلال فترة البحث ، فقد تزايدت الكتلة النقدية في عقد الثمانينيات ولكن بصورة تدريجية ومتناغمة مع ظروف الحرب ، أما مع بداية عقد التسعينيات حيث العقوبات الاقتصادية الدولية ، وتضاؤل الإيرادات النفطية التي كانت ولا زالت المورد الرئيس لتمويل ميزانية العراق ، تم اللجوء إلى أسلوب التمويل بالعجز ، و إصدار كميات كبيرة من النقود ودفعها للتداول ، فبينما كان عرض النقد الضيق حوالي 15 مليار دينار عام 1990 ، يلاحظ انه بلغ حوالي 3 تريليون دينار عام 2002 ، وهذا يعني ان معدل نمو عرض النقد الضيق للفترة (1990 - 2002) قد بلغ (19621 %) ، وهذا المعدل المرتفع جدا لعرض النقد الضيق في بلد نامي مثل العراق يعاني (بصرف النظر عن الحصار الاقتصادي المفروض عليه والحروب التي خاضها) من عدم مرونة الجهاز الإنتاجي ، ومحدودية حركة الموارد ، واختلالات هيكلية في عموم مفاصل الاقتصاد ، لكفيل بتعريض اقتصاد البلد إلى كارثة حقيقية .

اما بالنسبة لمؤشر المستوى العام للأسعار فتبين الأرقام الواردة في الجدول ان الرقم القياسي العام للأسعار قد شهد مستويات مرتفعة منذ مطلع التسعينيات نتيجة للظروف التي مر ذكرها سابقا ، حيث افرز الحصار الاقتصادي مجموعة

من الظواهر و الحالات الاقتصادية السلبية التي وجدت تعبيرها بشكل مباشر بحالة التضخم وارتفاع الرقم القياسي العام للأسعار ، فبالإضافة إلى ما تم عرضه بالنسبة للإفراط الكبير في المعروض النقدي ، وظهور اختلال كبير للعلاقة بين الكم الهائل من النقود المتداولة في الاقتصاد وحجم الناتج المحلي الحقيقي المتدني ، والذي دفع بالأسعار نحو الارتفاع ، فان ظروف الحصار رفعت بشكل كبير كلفة المعروض السلعي بسبب ارتفاع كلفة عناصر الإنتاج وعلى الأخص المستلزمات الداخلة في العملية الإنتاجية والتي كانت في غالبيتها مستوردة من الخارج ، وقد أدى ذلك إلى ارتفاع كبير في المستوى العام للأسعار .

جدول (1)

سعر الصرف السوقي وعرض النقد (M1) و الرقم القياسي العام للأسعار في الاقتصاد العراقي للفترة (1980 - 2002)

السنة	سعر الصرف السوقي (ER)	عرض النقد M1 (مليون دينار) (RM)	الرقم القياسي العام للأسعار (CPI) *
1980	0.360	2650.2	1.6
1981	0.475	3645.5	1.9
1982	0.480	4980.7	2.2
1983	0.501	5527.4	2.4
1984	0.501	5499.4	2.6
1985	1.176	5777	2.7
1986	1.174	6736.6	2.7
1987	1.174	8316.7	3.1
1988	1.174	9848	3.3
1989	1.174	11868.2	4.1
1990	1.623	15359.3	6.3
1991	10.243	24670.2	17.7
1992	21.232	43909	32.5
1993	74.422	86430	100.0
1994	454.011	238901	548.5
1995	1674.5	705064	2672.9
1996	1170	960503	2242.1
1997	1471	1038097	2759.2
1998	1620	1351876	3166.7
1999	1972	1483836	3565.0
2000	1930	1728006	3742.5
2001	1929	2159089	4355.3
2002	1957	3013600	5196.6

المصدر :

- المجموعة الإحصائية للبنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء و الأبحاث ، عدد خاص ، 2003 ، ص 19 ، 26 .

- هيئة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، المجاميع الإحصائية لسنوات متفرقة .
- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، المجموعة الإحصائية السنوية - (2006 2007) .

* قام الباحث بإعادة حساب الأرقام القياسية للأسعار وذلك بتبديل فترة الأساس وجعلها موحدة لفترة الأساس (1993)

$$P_{st} = P_{ot} / P_{os} \times 100$$

- وذلك باستخدام القانون الآتي :

حيث : P_{ot} = فترة الأساس الأولية

P_{os} = فترة الأساس الجديدة

نموذج التعديل الجزئي (Partial Adjustment Model)

للأجلين القصير والطويل من خلال نموذج التعديل الجزئي لسعر الصرف يمكن تقدير مرونة سعر الصرف بالنسبة للمتغيرات النقدية.

يقوم هذا النموذج على الافتراضات الأساسية التالية (13):-

1- ان هناك مستوى مرغوب فيه لسعر الصرف يتمثل بالقيمة التوازنية طويلة الأجل لسعر الصرف (ER^*) .

2- ان القيمة التوازنية طويلة الأجل لسعر الصرف هي مزيج خطي لكل من المستوى العام للأسعار والأرصدة النقدية ويعبر عن هذا الافتراض بالمعادلة التالية :

$$ER^*_t = a_0 + a_1CPI_t + a_2RM_t \text{-----} (1)$$

حيث :

$$ER^* = \text{القيمة التوازنية لسعر الصرف}$$

$$CPI = \text{المستوى العام للأسعار}$$

$$RM = \text{الأرصدة النقدية}$$

$$(a_2, a_1, a_0) = \text{معلمات ثابتة}$$

ان المعادلة (1) غير قابلة للتقدير لأنها تحتوي على المستوى المرغوب لسعر الصرف وهو متغير غير مشاهد (un-observable) ، فلا بد من تحويلها إلى معادلة قابلة للتقدير تحتوي على متغيرات مشاهدة (observable) .

3- ان مبدأ تدنية التكاليف التي يتحملها المجتمع نتيجة انحراف سعر الصرف الفعلي عن سعر الصرف المرغوب فيه ، هو المبدأ الاقتصادي الذي يعمل على تحقيقه النموذج .

وهناك نوعان من التكاليف ينجم عن انحراف سعر الصرف الفعلي (ER) عن سعر

الصرف المرغوب فيه

(ER^*) وهما (14) :

أ- تكاليف تعديل اختلال التوازن (The cost of disequilibrium) الناجم عن انحراف

سعر الصرف الفعلي عن مستواه التوازني والذي يأخذ الصيغة التالية :

$$(ER_t - ER^*_t)$$

ب - تكاليف التعديل الفعلي (The actual cost of adjustment) والناجم عن انحراف سعر

صرف الفترة (t) عن سعر صرف الفترة (t-1) والذي يأخذ الصيغة التالية :

$$(ER_t - ER_{t-1})$$

وتصاغ دالة التكاليف الكلية على الصورة التالية :

$$C_t = b_1 (ER_t - ER_t^*)^2 + b_2 (ER_t - ER_{t-1})^2 \text{ -----(2)}$$

وبتدنية التكاليف الكلية (C_t) بالنسبة لسعر الصرف (ER_t) ومساواة المشتقة الجزئية بالصفر

نحصل على :

$$2b_1(ER_t - ER_t^*) + 2b_2(ER_t - ER_{t-1}) = 0 \text{ -----(3)}$$

$$\frac{\partial C}{\partial ER_t} = 0$$

ومن المعادلة (3) يمكن اشتقاق فرض التعديل الجزئي ، فيإعادة الترتيب نحصل على :

$$b_2 (ER_t - ER_{t-1}) = b_1 (ER_t^* - ER_{t-1}) \text{ ----- (4)}$$

$$(b_1 +$$

والمعادلة (4) تعطي الفرض الأساسي لنموذج التعديل الجزئي ، وهو الفرض الذي يحدد

العلاقة بين المستوى الفعلي لسعر الصرف وبين مستواه المرغوب في الأجل الطويل ، ومن المعادلة

نفسها يمكن اشتقاق الصيغة المحددة للفرض الأساس للتعديل الجزئي لسعر الصرف في الصيغة

التقليدية :

$$(ER_t - ER_{t-1}) = (b_1/(b_1+b_2)) (ER_t^* - ER_{t-1}) \text{ ----- (5)}$$

وبإضافة حد الخطأ العشوائي (ε) نحصل على الصيغة الاحتمالية للفرض الأساس للتعديل الجزئي :

$$(ER_t - ER_{t-1}) = (b_1/(b_1+b_2)) (ER_t^* - ER_{t-1}) + \varepsilon_t \text{ ----- (6)}$$

والمقدار [$b_1/(b_1+b_2)$] أقل من الواحد لعدم إمكانية ان يتعادل سعر الصرف الفعلي مع المستوى

المرغوب لسعر الصرف لأسباب عديدة منها البطء في سلوك المتغيرات الاقتصادية ، أو وجود فجوات

إبطاء زمني ، أو لقيود مؤسسية ولو فرضنا أن $[b_1/(b_1+b_2) = (1-\lambda)]$ ، وإن المقدار 1- (λ) موجب وأقل من الواحد ، فإن المعادلة (6) تصبح :

$$(ER_t - ER_{t-1}) = (1-\lambda)(ER_t^* - ER_{t-1}) + \varepsilon_t \text{ ----- (7)}$$

وبترتيب المعادلة نحصل على :

$$ER_t = (1-\lambda)ER_t^* + \lambda ER_{t-1} + \varepsilon_t \text{ ----- (8)}$$

وبهذا نحصل من خلال المعادلة (8) على الفرض الأساسي لنموذج التعديل الجزئي لسعر الصرف والذي يتم من خلاله تحويل المعادلة (1) من معادلة غير قابلة للتقدير إلى معادلة قابلة للتقدير لأنها باتت تحتوي على متغيرات مشاهدة ، وبالتعويض من المعادلة (1) في المعادلة (8) ، نحصل على المعادلة القابلة للتقدير :

$$ER_t = (1-\lambda)(a_0 + a_1CPI_t + a_2RM_t) + \lambda ER_{t-1} + \varepsilon_t \text{ ----- (9)}$$

وبترتيب المعادلة :

$$ER_t = a_0(1-\lambda) + a_1(1-\lambda)CPI_t + a_2(1-\lambda)RM_t + \lambda ER_{t-1} + \varepsilon_t \text{ ----- (10)}$$

من خلال المعادلة (10) نستطيع الحصول على المعادلة القصيرة الأجل لسعر الصرف ، حيث ان القيمة المتوقعة لسعر الصرف الفعلي في الفترة (t) هي المتوسط المرجح لمستوى سعر الصرف المرغوب (ER_t^*) والمستوى الفعلي لسعر الصرف في الفترة السابقة (R_{t-1}) ، وأوزان الترحيح هي $[\lambda , (1-\lambda)]$. وبتقدير هذه المعادلة نحصل على القيم المقدرة للمعاملات المختزلة $[a_0(1-\lambda) , a_1(1-\lambda) , a_2(1-\lambda) , \lambda]$ ، ثم نحصل على المعاملات الهيكلية (السلوكية) وهي (a_2 , a_1 , a_0) ، و المتغير العشوائي (ε_t) له قيم يفترض أنها تتوزع توزيعا طبيعيا ، وقيمه المتوقعة = صفر ، وتباينه ثابت ، لذا فان تطبيق طريقة (OLS) سيعطي مقدرات

للمعاملات تتميز بالكفاءة . وبعد تقدير معاملات المعادلة قصيرة الأجل للتعديل الجزئي لسعر الصرف اي المعادلة (10) سنحصل على تقدير لقيمة المعلمة (λ) وهي قيمة المرونة الذاتية لسعر الصرف ، ومنها نستطيع الحصول على المعاملات السلوكية طويلة الأجل لسعر الصرف (a_t) كما يلي :

$$a_i = a_i(1 - \lambda) / (1 - \lambda)$$

حيث ($i = 1$) في حالة معامل المستوى العام للأسعار (CPI) ، و ($i = 2$) في حالة معامل الأرصدة النقدية الحقيقية (RM) .

نتائج تقدير النموذج

$$ER_t = 5.100227 + 0.8849658 CPI_t + 0.0008735 RM_t + 0.122 R_{t-1}$$

$$t \quad (0.369) \quad (25.770) \quad (15.384) \quad (4.572)$$

$$SE \quad (0.03) \quad (0.000) \quad (0.000) \quad (0.000)$$

$$R^2 = 0.98$$

$$F = 2695.965$$

$$D.W = 1.536$$

من خلال نتائج تقدير الدالة يلاحظ بان العلاقة التوضيحية بين المتغيرات المستقلة و المتغير التابع والتي تقاس من خلال معامل الارتباط (R^2) قد بلغت حوالي (0.98%) وهذا يعني ان المتغيرات المستقلة والداخلية في الدالة تفسر حوالي (89%) من التغيرات الحاصلة في سعر الصرف ، بينما توجد (2%) من تغيرات سعر الصرف يؤثر عليها متغيرات لم يتضمنها النموذج المقدر .

اما اختبار F ، فمن خلال مقارنة القيمة المحسوبة (2695.965) مع القيمة الجدولية وبدرجة حرية ($F_{3,19}$) كانت القيمة المحسوبة اكبر بكثير من القيمة الجدولية سواء على مستوى معنوية)

0.05) أو (0.01) وهذا يعني ان تقديرات النموذج معنوية بدرجة عالية جدا . وفيما يتعلق باختبار معنوية المعلمات المقدرة ، فقد أظهرت نتائج الدالة ان جميع المتغيرات المستقلة و الداخلة في الدالة لها مستوى معنوية (0.000) وهي اقل من (0.05) مما يعني ان هذه المتغيرات لها تأثير جوهري ومعنوي في نفس الوقت اي وجود علاقة قوية بين كل من الرقم القياسي العام للأسعار وعرض النقد وبين سعر الصرف كل على حدة .

كما اظهر النموذج عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي (Auto correlation) تكون قيمة (D . W) المحسوبة تساوي (1.536) لمستوى دلالة (5%) ودرجات حرية (22) وتكون اكبر من قيمة du والبالغة 1.66 واقل من قيمة (4-du) والبالغة (2.34) أي أن ($du < D < 4-du$) أي انها تكون محصورة بين ($1.66 < 1.53 < 2.34$) ومنه نستنتج عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي .

ونستطيع الحصول على قيمة معامل التعديل ($1-\lambda$) بعدما حصلنا على قيمة المرونة الذاتية لسعر الصرف (λ) من خلال تقدير النموذج :

$$(1-\lambda) = (1 - 0.122) = 0.878$$

ومن خلال قيم المرونات قصيرة الأجل لسعر الصرف بالنسبة للمتغيرات التفسيرية المقدرة من خلال النموذج أعلاه ، يمكن تقدير المرونات طويلة الأجل ، حسب الصيغة التالية :

$$a_i = a_i(1-\lambda) / (1-\lambda)$$

وبناء على ذلك ، وحيث ان ($a_i(1-\lambda)$) تمثل مرونة سعر الصرف قصير الأجل ، فان المرونة طويلة الأجل لسعر الصرف بالنسبة لمتغيرات النموذج يمكن تقديره كالآتي :

$$a_0 = (5.100227) \div (0.878) = 5.8089145$$

$$a_1 = 0.8849658 \div (0.878) = 1.0079337$$

$$a_2 = 0.0008735 \div (0.878) = 9.94874715$$

$$a_3 = 0.122 \div (0.878) = 0.13895216$$

ومن خلال تقدير المرونات أعلاه ، يصبح النموذج طويل الأجل لمعادلة سعر الصرف كالتالي :

$$LER_t = 5.100227 + 1.007933 LCPI_t + 9.94874715 LRM_t + 0.13895216 LR_{t-1}$$

التفسير الاقتصادي

1 - يتبين من نتائج تقدير النموذج ، ان المستوى العام للأسعار هو المتغير الأساس الذي يسبب تدهور سعر صرف الدينار العراقي أمام الدولار الأمريكي في الأجل القصير ، ومن خلال القيمة المقدرة للمرونة قصيرة الأجل لسعر الصرف بالنسبة للمستوى العام للأسعار وهي (8849658) ، والتي تعني ان كل تغير في المستوى العام للأسعار بنسبة (10 %) يترتب عليه تغير في سعر الصرف بنسبة (8.8 %) ، وهذا يعني ان سعر الصرف قليل المرونة بالنسبة للمستوى العام للأسعار في الأجل القصير ، ويعني أيضاً ان سعر الصرف اقل قدرة على التكيف مع التغيرات التي تطرأ على المستوى العام للأسعار . اما بالنسبة لعرض النقد فان تأثيره على سعر الصرف في الأجل القصير اقل من تلك التي يسببها الارتفاع في المستوى العام للأسعار .

2 - من خلال تقدير المرونات طويلة الأجل ، يلاحظ ان مرونة سعر الصرف بالنسبة للمستوى العام للأسعار في الأجل الطويل اكبر من نفس المرونة في الأجل القصير ، فسعر الصرف قليل المرونة في الأجل القصير ولكنه يصبح مرناً في الأجل الطويل ، ويتبين ان سعر الصرف في الأجل الطويل يتغير في نفس اتجاه المستوى العام للأسعار ، فإذا تغير المستوى العام للأسعار بنسبة (10 %) فان سعر الصرف يتغير بنفس الاتجاه وبنسبة (10.07933 %) ، وهذا يوضح ان استمرار ارتفاع المستوى العام للأسعار يزيد من تدهور القوة الشرائية للدينار العراقي ، وبالتالي يتزايد الأثر السلبي لارتفاع المستوى العام للأسعار على سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي . أما بالنسبة للمرونة طويلة الأجل لعرض النقد بمفهومه الضيق ، فيلاحظ ان المرونة المرتفعة لسعر الصرف بالنسبة لعرض النقد والبالغة (9.948) ان استمرار ضخ كميات هائلة من النقد للتداول قد ساهم مساهمة كبيرة في تدهور سعر صرف الدينار العراقي أمام الدولار الأمريكي ، فسعر الصرف يصبح مرناً في الأجل الطويل ، وتلعب الأرصدة النقدية دوراً مهماً في تفسير ذلك التدهور .

3 - وحيث اننا افترضنا أن $(1 - \lambda) = b_1 / (b_1 + b_2)$ ، ومن خلال تقدير قيمة معامل التعديل

($1 - \lambda$) وبالباغعة (0.878) ، يمكن الاستنتاج إلى ان قيمة b_1 أكبر من قيمة b_2 ، وهذا يعني ان تكاليف تعديل اختلال توازن سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي و الناجمة عن انحراف سعر الصرف الفعلي عن مستواه التوازني اكبر من تكاليف التعديل الفعلي لسعر الصرف و الناجمة عن انحراف سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار في الفترة (t) عن مستوى سعر الصرف في الفترة (t-1) .

4 - قيمة (λ) اي المرونة الذاتية لسعر الصرف يساهم في معرفة مدى استقرار سعر الصرف حركيا في ظل نموذج التعديل الجزئي لان المرونة الذاتية الحركية لسعر الصرف تعتمد بشكل أساس على المرونة الذاتية لسعر الصرف وذلك عندما نفترض ثبات العوامل المؤثرة عليه ، أي نفترض في نموذجنا الحالي ثبات كل من المستوى العام للأسعار وعرض النقد بمفهومه الضيق، ونلاحظ قيمة المرونة الذاتية لسعر الصرف، فاذا كانت (15) :

$|\lambda| > 1$ فان هذا يعني ان سعر الصرف مرن ذاتيا ، لذا فان المرونة الحركية الذاتية تكون متزايدة مع الزمن .

اما اذا كانت :

$|\lambda| < 1$ فان هذا يعني ان سعر الصرف يكون غير مرن ذاتيا ، ومن ثم فان المرونة الحركية الذاتية تكون متناقصة مع الزمن ، ويؤول سعر الصرف في النهاية إلى المستوى التوازني .

وفي نموذجنا الحالي ومن خلال القيمة المقدرة للمرونة الذاتية لسعر الصرف وهي قيمة موجبة و اقل من الواحد الصحيح فان النموذج يستوفي شرط استقرار التوازن ، بافتراض ثبات العوامل الأخرى المؤثرة على سعر الصرف .

الاستنتاجات و التوصيات

أولاً: الاستنتاجات :

1- عانى الاقتصاد العراقي للفترة التي تناولها البحث من اختلال حاد بين قوى الطلب الكلي المتمثل بالمعدلات المرتفعة من كمية النقود المتداولة وبين قوى العرض الحقيقي للسلع و الخدمات ، وعلى الأخص خلال الفترة 1990- 2002 .

2 - لم تأخذ إستراتيجية إدارة الدين العام الداخلي وتمويله للفترة المبحوثة ، مسالة الاستقرار الاقتصادي في الحسبان ، حيث أدى التوسع في الكتلة النقدية من خلال السوق الأولية للنقد إلى انعكاسات حادة على الارتفاعات الكبيرة في المستوى العام للأسعار .

- 3- ان المنطق الاقتصادي لنموذج التعديل الجزئي يستند إلى مبدأ اقتصادي مضمونه تدنية التكاليف التي يتحملها المجتمع نتيجة انحراف سعر الصرف الفعلي عن مستواه المرغوب ، وهي تكاليف تعديل اختلال التوازن ، وتكاليف التعديل الفعلي .
- 4 - ان المستوى العام للأسعار هو المتغير الأساس المفسر لتدهور سعر صرف الدينار العراقي أمام الدولار الأمريكي في الأجل القصير ، وان سعر الصرف بالنسبة للمستوى العام للأسعار قليل المرونة في الأجل القصير ولكنه يصبح مرنا في الأجل الطويل .
- 5- عرض النقد بالمفهوم الضيق اقل تأثيرا في تفسيره لتدهور سعر الصرف في الأجل القصير ، ولكنه في الأجل الطويل حيث مرونة سعر الصرف بالنسبة لعرض النقد تكون عالية ، تصبح الكتلة النقدية الهائلة من المعروض النقدي سببا مهما في تفسير تدهور سعر صرف الدينار العراقي أمام الدولار الأمريكي .

ثانيا : التوصيات

- 1- لابد من تدخل السلطة النقدية بقوة لتحقيق الاستقرار في سوق الصرف الأجنبي ، وهذا التدخل يكون من خلال استراتيجية قصيرة وطويلة الأجل ، تأخذ في الاعتبار الظروف الاقتصادية السائدة في القطر ، ففي الأجل القصير لابد من التأكيد على الحفاظ على سعر صرف ثابت نسبيا للدينار العراقي أمام الدولار الأمريكي ، ومنع كافة أشكال المضاربات المحتملة للعملة المحلية ، أما في الأجل الطويل فلا بد من تعامل تلك الإستراتيجية مع العمليات المحتملة للإصلاح الهيكلي للاقتصاد العراقي .
- 2- ان تحقيق الاستقرار النقدي يتحقق من خلال السيطرة على المعروض النقدي ، والعمل على ضبط وتأثر نمو الإنفاق غير المنتج للسيطرة على المعدلات المرتفعة للتضخم في القطر ، ولان السياسة النقدية غير قادرة لوحدها على حل مشكلة التضخم ، وان كان لها دورا كبيرا في المعالجة ، فلا بد من التوصية بمعالجة غياب التنسيق بين السياسة المالية و السياسة النقدية لمعالجة حالة التضخم في العراق .
- 3- بما ان الاقتصاد العراقي كان ومازال يعاني من اختلالات خطيرة في بنيته ، وطابعه الريعي المعتمد أساسا على واردات النفط ، ولكون هذه الثروة ناضبة من جهة ، ومتقلبة الأسعار من جهة أخرى ، فلا بد من التوصية من إقرار إستراتيجية تنموية تشمل مختلف القطاعات الاقتصادية ، بما يضمن إيجاد معالجات جديدة تعيد التوازن إلى هيكل الاقتصاد العراقي ، وتنوع مصادره ومدخله ، وتحوله إلى اقتصاد متنوع و متوازن في مقوماته الهيكلية .

المصادر والهوامش

- 1- د. عطية المهدي الفيتوري ، الاقتصاد الدولي ، منشورات مركز بحوث العلوم الاقتصادية ، مطابع الثورة للطباعة والنشر ، بنغازي ، ليبيا ، 1988 ، ص 166 .
- 2- د. رمزي زكي ، التاريخ النقدي للتخلف ، سلسلة عالم المعرفة ، مطبعة الرسالة ، الكويت ، 1987 ، ص 294 .
- 3- د. بلقاسم العباس ، سياسات أسعار الصرف ، المعهد العربي للتخطيط ، العدد 23 ، نوفمبر - تشرين الثاني ، السنة الثانية ، 2003 ، ص 16 .
- 4 - روبرت غليبين ، الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية ، مركز الخليج للأبحاث ، دولة الإمارات العربية ، 2004 ، ص 176 .
- 5-Max Corden, W. , Exchange rate policy in developing countries , IMF, 1994,P. 39.
- 6 - زينب حسين عوض الله ، الاقتصاد الدولي ، نظرة عامة على بعض القضايا ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الاسكندرية ، 1999 ، ص 95 .
- 7- د. اسعد محمود علي ، مبادئ الاقتصاد السياسي ، منشورات جامعة دمشق ، سوريا ، 1995 ، ص 161 .
- 8- د. عبد الوهاب الأمين ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، دار الحامد للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2002 ، ص 212 .
- 9- Fellner, W., The valid core of rationality hypotheses in the theory of expectations , Journal of money Credit and banking , November , 1980 , p. 772.
- 10 - د. رمزي زكي ، مشكلة التضخم في مصر ، الهيئة المصرية للكتاب ، القاهرة ، ص 78 .
- 11 - د. مروان عطوان ، الأسواق النقدية و المالية ، البورصات ومشكلاتها في عالم النقد و المال ، الجزء الثاني ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1993 ، ص 8 .
- 12 - د. سنان الشيببي ، ملامح السياسة النقدية في العراق ، أمانة محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية ، صندوق النقد العربي ، أبوظبي ، الإمارات العربية المتحدة ، 2007 ، ص 6 .
- 13- Greene, W, Econometric Analysis , 5th edit , Prentice Hall , New Jersey , 2003,P.568.

14 – Kmenta , J, Elements of Econometrics ,2nd , Edit., Macmillan Publishing com. 1986, P.530.

15 - Mishkin, F, Global Financial Stability Framework, Events, Issues, Journal of Economic Perspective, Vol.13,No.4,1999,P. 433.

.....
.....
.....